(ما) الزائدة والكافة
استعمالها ودلالتها

أحمد مطر العطية

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية

كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

"ما" لفظ مشترك، يقع اسماً وحرفاً، ولها أصناف وأقسام وتتميز بتنوع وظيفي ودلالي، قلما نجده في لغيرها من أدوات العربية، ومن أصنافها الزائدة والكافة، وقد شغلني هذا الصنف، لتداخل أحدهما بالآخر، وأثار في نفسي العديد من التساؤلات: فهل (ما) التي في مثل قولهم: ضربته ضرباً ما. زائدة لازمة كما ذهب معظم النحويين؟ أو هي اسم كما ذهب بعضهم؟

وهل (ما) الكافة حرف زائد كما ورد في معظم كتب النحو؟ وهل ينطبق عليها تعريف الزائد، ووظيفته؟

وهل (ما) الكافة، لا وظيفة لها إلا كف ماتدخل عليه عن العمل، وتهيئته للدخول على مالم يكن يدخل عليه قبل الاتصال بها، كما أشارت معظم كتب النحو؟ أو لها دلالات معنوية أخرى؟

هذه التساؤلات أغرتني بالبحث في هذا الصنف من أصناف (ما).

وكانت طبيعة البحث تقضي عليّ، أن أحرر معنى الحرف الزائد ووظيفته أولاً، ثم أنتقل للحديث عن أقسام (ما) الزائدة، وكانت الوقفة المتأنية عند (ما) الكافة، وبيان دلالاتها، خاصة عندما تتصل بـ(إنّ) وتكفها عن العمل، حيث تؤدي دلالات متنوعة، ومعاني متعددة، قلما التفت إليها النحويون في كتبهم. وإنما أشار إليها أصحاب التفسير، وأهل البلاغة.

تعريف الحرف الزائد ووظيفته:

قبل أن نبدأ بدراسة (ما) الزائدة، يحسن بنا أن نحرر مصطلح الزيادة، ودلالتها، فمن حيث المصطلح يطلق على مفهوم الزيادة المصطلحات الآتية "الزيادة واللغو، والصلة والحشو، والإقحام والتوكيد[1]. يقول ابن يعيش[2]:

(١) انظر عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤) ١٢٧٩

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت - عالم الكتب) ٨/ ١٢٨

"والصلة[١] والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين".

أما من حيث الدلالة، فالحرف الزائد هو الذي يدخل على الكلام فلا يتغيَّر بدخوله أصل المعنى، إلا أنه يؤكده، يقول سيبويه[٢]: "..... وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام".

ويقول ابن السراج[٣]: "اعلم أن الإلغاء، إنما هو أن تأتي الكلمة لاموضع لها من الإعراب، إن كانت مما تعرب، وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي مايلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً" ويقول أيضاً[٤]: وحق الملغى عندي أن لايكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه، لايحدث معنى غير التأكيد".

فالحرف الزائد إذاً، لايغير شيئاً في أصل معنى التركيب اللغوي الذي يدخل عليه، ولايؤثر في إعرابه، فيكون دخوله وخروجه سواء من هذا الجانب، إلا أنه يؤكد الكلام ويقويه.

ويوضح الرضي سبب تسمية الزيادة، فيقول[٥]: "إنما سميت زائدة لأنه لايتغير بها أصل المعنى، بل لايزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة، الفائدة الحاصلة قبلها".

---

(١) يبيّن الرضي سبب هذه التسمية، فيقول: "وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن، أو سجع، أو غير ذلك" الرضي الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب في النحو، تحقيق عبدالعال مكرم (القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م) ٦/ ٢٠٥

(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) ٤/ ٢٢١

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي (بيروت مؤسسة، الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ١/ ٢٧٥.

(٤) السابق نفسه ١/ ٢٥٩

(٥) الرضي، شرح الكافية، ٦/ ٢٠٤

ففائدة الحرف الزائد فائدة عارضة طارئة لتوكيد المعنى، ولا تضيف شيئاً إلى المعنى الأصلي في التركيب.

ويفصل الرضي في فائدة الحرف الزائد، فيقول[١]: "فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية، وإما لفظية، فالمعنوية، تأكيد المعنى... وأما اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية".

نخلص من هذا أن الحرف الزائد، لايضيف شيئاً إلى أصل المعنى في الكلام، إنما يأتى لغايتين اثنتين: معنوية، وهي توكيد الكلام وتقويته، ولفظية، وهي تزيين اللفظ وفصاحته، ولايمكن أن يأتى الحرف الزائد، خلواً من إحدى هاتين الفائدتين، وإلا أصبحت هذه الزيادة عبثاً، يقول الرضي[٢]: "ولايجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً[٣] وإلا لعدت عبثاً، ولايجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولاسيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه.

وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة عند وقوع الحرف الزائد في القرآن الكريم، فقد انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين: فريق لايجيز زيادة الحرف في القرآن، كداوود الظاهري[٤]، وابن مضاء القرطبي[٥]. وفريق يجيز ذلك، وهم جمهور النحويين والمفسرين[٦]، وقولهم هو الراجح، لكثرة وروده في القرآن الكريم، وعلى

(١) السابق نفسه: ٦ / ٢٠٤

(٢) السابق نفسه: ٦ / ٢٠٤

(٣) يفهم من كلام الرضي، أنه لابد من دلالة الحرف الزائد على الفائدة اللفظية والمعنوية معاً. غير أنه بعد هذا الكلام مباشرة، يقول: "وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى" وهذا هو الصواب انظر الرضي، شرح الكافية ٦ / ٢٠٤.

(٤) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ٢) ١٧٨

(٥) انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة، دار المعارف) ٨١- ٨٢

(٦) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣ / ٧٢

وجه لايسع إنكاره[١]، ولأن مصطلح الزيادة لايعني ـ كما رأينا ـ أن الحرف الزائد يمكن أن يستغنى عنه. وقولهم: دخوله كخروجه، هو من حيث الإعراب، لامن حيث المعنى، ولايعني قولهم: حرف زائد، أنه مهمل لاطائل منه، يقول الزركشي[٢] عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٣] وليس المراد من الزيادة حيث ذكرها النحويون- إهمال اللفظ، ولاكونه لغواً.. فإنهم إنما سموا (ما) زادة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى مابعدها، لا لأنها ليس لها معنى" وقال أيضاً[٤]: "ومعنى كونه زائداً، أن أصل المعنى حاصل بدونه، دون التأكيد، والواضع الحكيم لايضع الشيء إلا لفائدة" ويقول ابن أبي الأصبع المصري[٥]: "الزيادة تفيد اللفظ فصاحة، والمعنى توكيداً، وتميزاً لمدلوله من غيره".

نستخلص من هذا أن مفهوم الزيادة، هو أنها تضيف إلى أصل المعنى إضافة مهمة، وهي توكيد الكلام وتقويته، وهي إضافة معتبرة، لأن أثر الكلام المؤكد في نفس المخاطب، أقوى من أثره عندما يأتي من غير توكيد، وعلى هذا، فإنه إذا حذف الحرف الزائد، فإن الكلام يظل محافظاً على أصل معناه، إلا أنه يفقد عنصراً مهماً، هو التوكيد، يقول الزركشي[٦]: "وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف، ومامعناه؛ إذ إسقاط الحرف لايَخِلُّ بالمعنى؟ فقال" هذا يعرفه أهل الطباع، إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد، لايجدونه بإسقاط الحرف. قال: ومثل ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص

(١) السابق نفسه: ٣/ ٧٢

(٢) السابق نفسه: ٣/ ٧٣

(٣) آل عمران: ١٥٩

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٣ – ٧٤

(٥) ابن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٢) ٣٠٥

(٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٧٤

أنكره، وقال أجد في نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف، تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف مايجدها بنقصانه".

وبهذا ندرك أنه لاحرج من القول بجواز وقوع الحرف الزائد في القرآن، ولامعنى لإنكاره؛ لأن له أثراً بارزاً في النص، ولم يؤتَ به عبثاً. ويحسن بنا أن نختم هذه الوقفة بقول ابن الخشاب(١): "فذهب الأكثرون إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن، نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، وهو كثير، لأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وهذا للتوكيد والتوطئة".

أقسام (ما) الزائدة:

(ما) الزائدة أقسام وأنواع،ويمكن أن نحصرها كما نص عليها النحويون في الأقسام الآتية(٢):

١- قسم يكون دخولها كخروجها.

٢- قسم تكون فيه زائدة لازمة.

٣- قسم تكون فيه كافة عن العمل.

٤- قسم تكون فيه موطئة لدخول ماتتضام إليه، على مالم يكن بالإمكان الدخول عليه، قبل الاتصال بـ ما.

٥- قسم تكون فيه عوضاً من محذوف.

وسأتناول كلاً من هذه الأقسام بالدرس، وبيان الأحكام والدلالات.

١- القسم الأول: وهي التى تزاد لمجرد التوكيد، ويكون دخلوها كخروجها، وذلك بعد عناصر لغويه عديدة منها، إذا، وإنْ الشرطية، والكاف، والباء، وعن،

(١) انظر السابق نفسه: ١ / ٣٠٥

(٢) انظر المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الخراط، (دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٣٧٧.

كالأمثلة الآتية:

أ) إذا ماجئتني أكرمتك.

ب) كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾(١) فإما أصلها: فإن ما.

ج) درست كما دراستك، أي كدراستك.

د) كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٢) أي: فبرحمة.

هـ) كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾(٣) أي: عن قليل.

فـ(ما) في كل هذه الشواهد والأمثلة زائدة قياساً لكثرة وجودها في مثل هذه المواطن، وهي تفيد مجرد التوكيد(٤). وقول النحاة هي زائدة لمجرد التوكيد، هو في الغالب، وإلا فإنها في بعض الأحيان تأتي لمعان دقيقة في التوكيد، ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾(٥) جاءت (ما) زائدة بعد (إذا) وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(٦) لم تأت (ما) بعدها.

والسر في ذلك كما يقول الإسكافي في درة التنزيل(٧): "إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا) لقوة معنى الجزاء استعملت (ما) بعدها. وإذا لم يقصد ذلك لقرب معنى الجزاء من الشرط لم يستعمل (ما) بعدها. فقوله تعالى:

(١) الأنفال: ٥٧

(٢) آل عمران: ١٥٩

(٣) المؤمنون: ٤٠

(٤) انظر المرادي، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل (حلب، المكتبة العربية بحلب) ٣٣٢

(٥) فصلت: ٢٠

(٦) الزمر: ٧١

(٧) الإسكافي، درة التنزيل، وغرة التاويل (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ، ١٩٠٨م) ٣٢٥

﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ ﴾ شهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التى لايقتضيها الشرط الذي هو المجيء، ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم لِمَ شهدتم علينا" فأجابت بأن قالت: ﴿ أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾(١) وليس كذلك: "حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها" لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب".

ومعنى هذا أن المجيء عادة يترتب عليه فتح الأبواب، فلا يحتاج إلى توكيد، أما شهادة الأعضاء عند المجيء، فأمر غير متوقع، ولذا زيدت (ما) لتأكيد اتصال الشهادة بالمجيء.

وتأتي (ما) زائدة للتوكيد في مواطن كثيرة غير ماذكر، لامجال لحصرها الآن(٢).

القسم الثاني: وهي الزائدة اللازمة، وقالوا: إنها لازمه لإصلاح اللفظ، فهي زائدة في الأصل على الكلمة، وأفادت فيها معنى يزول بزوالها، وقد شبهها المالقي(٣) بالألف واللام في الذي والتي، واللات والعزّى، والآن. ومن أمثلتها: ضربته ضرباً ما. ودققته دقاً ما، وقولهم: فعل ذلك أمراً ما، أي أول كل شيء(٤).

وقال المالقي(٥): "... على أن بعضهم قد زعم أن (ما) في هذا الموضع اسم في معنى الصفة للتعظيم والتكثير" ثم رد هذا القول، حيث قال(٦): "والصحيح أنها حرف يفيد التوكيد، كما تفيد النون، في نحو: لتضربَنْ ولتكرمَنَّ، وتقدير الحرف مكان الاسم، لايخرجه بمجرد التقدير إلى الاسمية".

(١) فصلت: ٢١

(٢) انظر عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١٣٥٩ ومابعدها.

(٣) انظر المالقي، الرصف: ٣٨٣.

(٤) السابق نفسه: ٣٨٣.

(٥) السابق نفسه: ٣٨٣.

(٦) السابق نفسه: ٣٨٣

وهذا القسم فيه نظر، فأين التوكيد الذي أفادته (ما) في مثل قولنا: ضربته ضرباً ما؟ والتوكيد حاصل من المصدر المؤكد، بل أرى أن وجود (ما) قد أزال معنى التوكيد وذلك أن (ما) في مثل هذ التركيب، تفيد أن الضرب كان خفيفاً، أو كان قوياً، ويحدد ذلك نبرة صوت المتلكم، وتقاطيع وجهه، وحركات شفتيه ويديه في أثناء الكلام.

ثم أين لزوم (ما) لمثل هذا التركيب؟ فبالإمكان حذفها، فنقول ضربته ضرباً، ودققته دقاً، ولايختل اللفظ. وتشبيه زيادتها بزيادة الألف واللام الزائدتين في الذي وأخواتها لايصح لسببين:

أولهما: أنه لم يسمع من العرب من لفظ هذه الكلمات بغير الألف واللام، في حين تلفظ مثل هذه التراكيب مجردة من (ما).

وثانيها: أنه إذا حذفت الألف واللام من الذي وأخواتها، فاللفظ يختل، فهي زائدة لازمه لإصلاحه، وليس الأمر كذلك في زيادة (ما) في تلك التراكيب.

ولهذا أرى أن الصواب هو ماقاله بعضهم: إن (ما) هنا اسم في معنى الصفة، يدل على التعظيم أو التحقير أو التقليل أو التكثير، حسب مقتضي الحال. وهذا مايدل عليه المعنى، فلو وازنا بين القولين: ضربته ضرباً، وضربته ضرباً ما. لوجدنا الفرق في الدلالة بين التركيبين واضحاً، ففي الأول دلالة واضحة على التوكيد، لانجدها في الثاني، وإنما هي دلالة على ضرب من نوع ما، قد يكون شديداً، وقد يكون خفيفاً حسب المقام. ولهذا أرجح أن تكون في مثل هذه التراكيب اسماً في معنى الصفة كما ذهب إليه بعضهم، وقد ذكر ذلك المالقي قبل قليل..

وقد جعل المرادي هذا القسم منبهة على وصف لائق[1]، وجعله ثلاثة أقسام[2]:

(١) انظر المرادي، الجنى الداني: ٣٣٤

(٢) السابق نفسه: ٣٣٤. وانظر السيوطى، الأشباه والنظائر، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م) ٣/٢٥٨

١- قسم يدل على تعظيم أو تهويل، كقول الشاعر(١):

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَباحٍ لأَمرٍ مايُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فـ(ما) هنا دلت على وصف أي أمر عظيم مهول.

٢- قسم يدل على تحقير، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما، أي عطية متواضعة.

٣- قسم لايراد به تعظيم ولاتحقير، وإنما يراد به التنويع، كقولك: ضربته ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب وقال المرادي(٢): "وذهب قوم إلى أن (ما) في ذلك كله اسم، وهي صفة بنفسها" ثم قال(٣): "ورد ذلك ابن مالك، فقال: والمشهور أنها حرف زائد منبهة على وصف لائق بالمحل، وهو أولى لأن زيادة (ما) عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم. وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما)، إلا وهي مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أيّ رجل".

وكلام ابن مالك هذا فيه نظر، لأن الحرف الزائد فيه توكيد، و (ما) في مثل هذه التراكيب ليس فيها توكيد. والزائد إذا حذف لايؤثر في دلالة الكلام، عدا التوكيد. و (ما) هنا إذا حذفت تتغير دلالة التركيب. ثم إن مقارنة (ما) بـ (أي) في حاجتها إلى رديف، لاتصح ؛ لأن (أي) ملازمة للإضافة، وليست كذلك (ما) ولذا فالأرجح أن (ما). هذه اسم كما أسلفنا.

٣- القسم الثالث: وهي الكافة، وذلك عندما تلحق (ما) حرفاً من الحروف العاملة، فتكفها عن العمل، وهذه الحروف هي الحروف المشبهة بالفعل، وربَّ وبينَ.

---

(١) هو أنس بن مدركة. انظر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩) ٣/ ٨٧/ ٨٨.

(٢) المرادي، الجنى الداني: ٣٣٥.

(٣) السابق نفسه: ٣٣٥.

٤- القسم الرابع: وهو فرع على القسم الثالث، وذلك أن الأحرف المشبهة بالفعل، وربَّ مختصة بالدخول على الجملة الاسمية كما هو معلوم، ولايجوز أن تدخل على الفعل، فعندما تلحقها (ما) توطئها للدخول على الفعل، ومن هنا سميت الموطئة، وبعضهم يسميها مهيئة، لأنها تهيِّئ تلك الأدوات للدخول على مالم تكن تدخل عليها قبل الاتصال بها(١).

يقول أبو حيان(٢): "..... قوله: وكفّ وتهيئة، هي (ما) تلحق إن وأخواتها فإن جاء بعدها جملة اسمية فهي كافة عن العمل، أي مانعة، نحو: إنما زيد قائم، وإن جاء بعدها جملة فعلية، فقد هيأتها لأن تجيء بعدها الجملة الفعلية، نحو إنما يقوم زيد، وكذلك أيضاً إذا لحقت (رب) فإن جاء بعدها الاسم غير مجرور نحو:

رُبَّما ظاعِنٌ بها ومقيم(٣)

كانت كافة، وإن وليها الفعل كانت مهيئة، نحو:

رُبَّما أَوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرَفَّعْنَ ثَوْبِي شَمالاتُ(٤)

ومن أنواع الكافة المهيئة، تلك التى تدخل على الأفعال الآتية: كَثُر، قَلَّ قَصُرَ، شَدَّ، طال، فكتفها، عن طلب الفاعل، وتهيئها للدخول على الأفعال أيضاً.

والتحقيق أن (ما) الكافة ليست حرفاً زائداً؛ لأنه لاينطبق عليها حكم الحرف الزائد، الذي لايفيد إلا التوكيد، ويكون دخوله كخروجه، و(ما) الكافة ليست كذلك، فهي تكون مع ما اتصلت به شيئاً واحداً، وتضيف لما اتصلت به معنى إضافياً كالحصر مثلاً، كما أنها تؤثر في إعراب التركيب الذي دخلت عليه، فيكون

(١) انظر المالقي، الرصف: ٣٨٤- ٣٨٥

(٢) أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) ٢٩٥- ٢٩٦

(٣) انظر السابق نفسه، ٢٩٥ - ٢٩٦

(٤) البيت لجذيمة الأبرش، انظر الخزانة للبغدادي ١١ / ٤٠٢

إعرابه مختلفاً عما كان عليه قبل دخول (ما)، وكل هذا يخرجها من حكم الزائد، يقول الرضي[١]: "ولم يعدوا (ما) الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، فتهيئه لدخول مالم يكن له أن يدخله" كما أنه لايجوز حذفها لأن حذفها يفقد التركيب دلالته، فيختلف المعنى، يقول الهروي[٢]: "واعلم أن (ما) إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها، لأن إلغاءها يخل بالمعنى".

أما من أعمل (إنما) وأخواتها[٣]، فإن (ما) عندئذ تكون زائدة، قال الرضي[٤]: "وعلى مذهب من أعمل (ليتما) (وإنما) وأخواتهما، تكون (ما) زائدة"

كما أن (ما) المتصلة بـ (حيث) و (إذ) ليست زائدة، لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما أيضاً عن الإضافة"[٥].

وكذلك لاتعدُّ زائدة؛ (ما) التى تدخل على (إن) الشرطية، فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها: كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾[٦] "لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل"[٧].

---

(١) الرضي، شرح الكافية: ٦ / ٢٠٧

(٢) علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبدالمعين الملوحي، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ٩٠

(٣) أجاز الأخفش الإعمال في (إنما و أنما). وإعمال: كانما، ولعلما، ولكنما سائغ عند الكسائي، وعدد من النحويين، قياساً علي (ليتما). وسيبويه يمنع الإعمال في غير (ليتما) للسماع المشهور فيه دون غيره، انظر الرضي، شرح الكافية ٦ / ٩٧

(٤) الرضي، شرح الكافية ٦ / ٢٠٧.

(٥) انظر الرضي، ٦ / ٢٠٧، وقد أطلق بعض النحويين مصطلح المُسلِّطة على (ما) التي تلحق بـ (حيث وإذ) لأنها عندما تلحق بهما تسلطهما على عمل الجزم. انظر المرادي، الجنى الداني: ٣٣٦.

(٦) مريم: ٢٦

(٧) انظر الرضي: ٦ / ٢٠٧

ومما يجب أن نتنبه له أن (ما) التى تلحق إن وأخواتها، يمكن أن تكون كافة عن العمل، ويمكن أن تكوت غير كافة، ويمكن أن تكون اسم موصول، وذلك حسب السياق، وحسب المعنى، قال الفراء[1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾[2] "نصب لوقوع حرم عليها، وذلك أن قولك: (إنّما) على وجهين: أحدهما أن تجعل (إنما) حرفاً واحداً، ثم تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت فقلت: إنما دخلت دارَك، وإنما أعجبتنى دارُك، وإنما مالي مالك. فهذا حرف واحد.

وأما الوجه الآخر، فأن تجعل (ما) منفصلة من (إنَّ) فيكون (ما) على معنى الذي[3]، فإذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتى بعد الصلة، كقولك: إن ما أخذت مالُكَ، إن ماركبت دابتُكَ، تريد إن الذي ركبت دابتُك، وإن الذي أخذت مالُكَ، فأجرهما على هذا".

ويصلح هذا الوجه إن كانت (الذي) تصلح مكان (ما)، فإن لم تكن تصلح، فلا يجوز، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[4] وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[5].

فـ(الذي) لايمكن أن تحل محل (ما) لأن (ما) إذا كانت اسم موصول، لاتكون للعاقل غالباً، ولذلك فـ(ما) هنا ليس لها إلا وجه واحد، وهو أن تكون كافة عن العمل.

(١) الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م) ١/ ١٠٠ - ١٠١

(٢) البقرة: ١٧٣

(٣) وعندئذ يجب أن تكتب (ما) منفصلة عن (إنَّ).

(٤) النساء: ١٧١.

(٥) هود: ١٢.

وبالمثل فإن (ما) الموصولة يمكن أن تكون كافة، حسب المعنى والسياق، قال الفراء[١]: "وأما التي في مذهب (الذي) فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[٢] معناه إن الذي صنعوا كيدُ ساحرٍ، ولو قرأ قارئ[٣] ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ نصباً كان صواباً، إذا جعل إن وما حرفاً واحداً، وقوله: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[٤] قد نصب المودة قوم، ورفعها أخرون[٥]، على الوجهين اللذين فسرت لك ".

فعلى قراءة النصب تكون (ما) كافة لـ (إنَّ) و (مودة) مفعولاً به لـ (اتخذتم) وعلى قراءة الرفع تكون (ما) موصولة، اسم (إنّ)، و(مودة) الخبر، وعندئذ يكون المعنى: إن الذي اتخذتموه أوثاناً هو مودة بينكم.

وذكر الفراء قانوناً لتحديد نوع (ما) المتصلة بـ (إنّما) أهي كافة أم اسم موصول؟ فقال[٦]: "فإذا رأيت (إنّما) في آخرها اسم من الناس وأشباههم مما يقع عليه (مَن)، فلا تجعلن (ما) فيه على جهة الذي؛ لأن العرب لاتكاد تجعل (ما) للناس، من ذلك: إنما ضربت أخاك، ولاتقل: أخوك، لأن (ما) لاتكون للناس. فإذا كان الاسم بعد (إنّما) وصلتها من غير الناس، جاز فيه لك الوجهان، فقلت: إنما سكنت دارَك، وإن شئت دارُك".

---

(١) الفراء، معاني القرآن: ١ / ١٠١

(٢) طه: ٦٩. وهذه لو لم تكن برسم المصحف، لوجب أن تفصل، فتكتب: إن ما.....

(٣) وهذه على فرض القراءة، غير أن القراءة سنة متبعة، فلا يمكن لقارئ أن يقرأ وفق ماتقبله العربية، إن لم تكن مسموعة، قال الفراء: "والقراءة لاتقرأ بكل مايجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز" معاني القرآن ١ / ٢٤٥

(٤) العنكبوت: ٢٥

(٥) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة بالنصب، وقرأ بالرفع الحسن، وأبو حيوة، وأبو عمرو في رواية الأصمعي، والكسائي، وابن كثير. انظر أبا حيان، البحر المحيط (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ٧ / ١٤٨ - ١٤٩

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١ / ١٠٢

٥ – والقسم الخامس: أن تكون زائدة عوضاً من محذوف كقولهم: أمَّا أنت ذا غنى تعيرني. وأصل هذا التركيب لأن كنت ذا غنى تعيرني، فحذفت لام التعليل، وحذفت (كان)، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بـ (ما) عوضاً من كان. وعلى هذا جاء قول الشاعر(١):

أبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ

دلالات (ما) الكافة:

عندما تتحدث كتب النحو القديمة والحديثة عن (ما) التى تدخل على (إنَّ) وأخواتها، فإنها لا تزيد على كونها كفت هذه الأحرف عن العمل، يقول الجرجاني(٢): " .. يظن الظان أنه ليس في انضمام (ما) إلى (إنَّ) فائدة أكثر من أنها تبطل عملها، حتى ترى النحويين لايزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافة".

والحق أن (ما) عندما تلحق (إن) وأخواتها وتكفها عن العمل تؤدي دلالات معنوية، لم تكن لتلك الأحرف قبل (ما)، وأكثر هذه الدلالات تنوعاً لـ (إنَّما)، فمن أبرز دلالاتها إفادة الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور، دون غيره: فلو استمعت إلى عدد من المتكلمين في قضية ما، ثم توجهت إلى أحدهم، وقلت له: إنَّما الصادق أنت، فقد حصرت الصدق فيه دون سواه من المتكلمين، وأنت خبير بأنه لولا اتصال (ما) بـ (إن) لما تحصل لك هذا المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾(٣) فقد حصرت الآية الكريمة الألوهية بإله واحد لاشريك له، وتَنَبَّه إلى قوله: "وإننى بريء مما تشركون" فإنه لم يقل: وإنما أنا بريء مما تشركون، وذلك لأن البراءة من الشرك لم تكن مقصورة على الرسول عليه السلام، بل كل المؤمنين بريؤون من الشرك.

(١) هو العباس بن مرداس، انظر الخزانة ٤ / ١٣، ١٨

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي) ٣٥٤

(٣) الأنعام: ١٩

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(١) فلفظ (إنما) حصر الصدقات في الأصناف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة، وعليه لاحق في الصدقات لأحد من غير هذه الأصناف.

وإفادة (إنما) الحصر هو قول الأكثرية، وأنكره بعضهم، قال السيوطي(٢): "وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين، وأنكره طائفة يسيرة، منهم من النحاة أبو حيان".

ولكل من الفريقين أدلته، وسنناقش أدلة كل فريق:

استدل القائلون بالحصر بقول العرب، إذ إنهم يعاملون الاسم بعد (إنّما) معاملة مابعد إلا المسبوقة بالنفي، قال الفارسي(٣): "إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي وإلا في فصل الضمير، كقول الفرزدق(٤):

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارِ وإنَّمَا ... يُدافِعُ عن أَحْسابِهِمْ أَنَا أو مِثْلِي

فهذا كقول الشاعر(٥):

قَدْ عِلَمتْ سَلْمَى وَجَاراتُها ... ماقَطَّرَ الفارِسَ إلاَّ أَنَا"

ففي بيت الفرزدق فصل الضمير بعد (إنّما) مثلما فُصل بعد النفي و(إلا)، وبهذا استُدِل على إفادة (إنما) الحصر، كما يفيده النفي و (إلاّ).

(١) التوبة: ٦٠

(٢) المغني، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، ١٩٦٩م) ٣٤٢. وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧/ ٢٤٢

(٣) انظر ابن هشام، المغني، ٣٤٢

(٤) شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه، وشرحه إيليا حاوي (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣) ٢/ ٣١٥

(٥) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه وحققه مطاع طرابيشي (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤، ١٩٧٤) ١٥٥

وقريب من هذا الاستدلال، ما استدلوا به من أنّه في الاستعمال القرآني، وفي كلام العرب، قد وقع استعمال (إنما) موضع استعمال النفي والاستثناء[١]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٢] فهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣].

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾[٥].

فواضح من الموازنة بين هذه الآيات الكريمة أن (إنّما) تقع موقع النفي والاستثناء، وفي هذا دليل قاطع على أنها تفيد الحصر.

ووقع مثل ذلك في كلام العرب، كقول الأعشى[٦]:

وَلَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً وَإِنـمَّا العِزَّةُ لِلْكاثِرِ

"يعنى ماثبتت العزة إلاّ لمن كان أكثر حصىً" [٧] فمعنى الحصر واضح كل الوضوح.

ومما استدلوا به أيضاً على إفادة (إنما) الحصر، أن (إنَّ) للتوكيد، و(ما) حرف زائد للتوكيد[٨]، فلما اجتمعا أفادا الحصر، يقول السيوطي[٩]: "الدليل الرابع: أنّ (إنّ) للتأكيد، و(ما) حرف زائد للتأكيد، فلما أخذوا الحكم من بين مؤكدين، ناسب أن يكون مختصاً بالمسند إليه".

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح البخاري (الرياض، دار السلام، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م) ١/١٦

(٢) الطور: ١٦

(٣) الصافات: ٣٩

(٤) التغابن: ١٢

(٥) النور: ٥٤

(٦) ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين (القاهرة، مكتبة الآداب) ١٤٣

(٧) انظر ابن حجر، فتح الباري: ١/١٦

(٨) بَيَّنَّا سابقاً أن (ما) المتصلة بـ(إن) والكافة لها عن العمل، لاتعد زائدة.

(٩) السيوطي الأشباه والنظائر ٧/٢٤٤

وقد ردَّ السكاكي هذا الدليل، فقال[١]: " .... وليس بشيء، لأنه لازم له في قولك: إن زيداً لقائم، لأن (إن) واللام معاً للتأكيد، ثم إنك تقول: أحلف بالله إنَّ زيداً لقائم، فتجمع بين ثلاث مؤكدات: القسم، وإنَّ، واللام، ولايفيد هذا الحصر باتفاق".

وكلام السكاكي حق، فاجتماع مؤكدين أو أكثر لايفيد حصراً البته. والذي أراه أن انضمام (ما) إلى (إن) كون تركيباً جديداً يفيد الحصر، ويؤيد هذا، مايفهم من قول ابن حجر[٢]: "إنها تفيد الحصر بالمنطوق وضعاً حقيقياً، وذلك أن معنى (إنما) كما جاء في لسان العرب[٣] "إثبات لما يذكر بعدها،ونفي لما سواه" وهذا مضمون قول الجرجاني[٤]: "اعلم أنها تفيد في الكلام بعد إيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنما جاءني زيدٌ، عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره" وهذا هو معنى الحصر.

ومما استدل به الأصوليون والبلاغيون على إفادة (إنما) الحصر، " أن كلمة (إنَّما) مركبة من (إنّ) و (ما) وكلمة (إنَّ) للإثبات، وكلمة (ما) للنفي، فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيدا ثبوت المذكور، وعدم ما يغايره[٥].

ووضح ابن هشام هذا المذهب، حيث قال[٦]: "وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين، أن (ما) الكافة التي مع (إن) نافية، وأن ذلك سبب إفادتها الحصر، قالوا: لأن (إنّ) للإثبات، و (ما) للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء

(١) السابق نفسه: ٧ / ٢٤٤

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ١ / ١٦

(٣) ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر) أنه.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٣٥

(٥) انظر: الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي (بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م) ١٦ /١٠٧

(٦) ابن هشام، المغني ٣٤١

واحد، لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجيه النفي للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتبين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور" فجاء الحصر".

ثم رد هذا القول وبين بطلانه، فقال[1]: "وهذا البحث مبنيٌّ على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست (إن) للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام، إثباتاً كان، مثل: إن زيداً قائمٌ، أو نفياً، مثل: إن زيداً ليس بقائم، ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾[2] وليست (ما) للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها: ليتما، ولعلما، ولكنمَّا، وكأنما".

وأنكر أن يكون أحد من النحويين قال: (ما) في (إنّما) نافية، فقال[3]: "وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات، ولافي غيرها، ولاقاله نحوي غيره".

وأرى أن الصواب إلى جانب ابن هشام، لقوة حجته، المبنية على مسلمات واضحة، فـ(إن) للتوكيد، وليست للإثبات كما بيَّن، أما (ما) فصحيح أنها تأتي للنفي، لكنه ليس دلالتها الوحيدة، بل لها دلالات أخرى معروفة، وليس ثمة دليل على أنها في (إنما) نافية.

وقد توسط ابن حجر بين القولين فقال[4]: "أصلهما كان للإثبات والنفي، لكنهما بعد التركيب، لم يبقيا على أصلهما، بل أفادا شيئاً آخر".

وقوله: إن أصلهما كان للإثبات والنفي، لانسلم له فيه، كما وضح ابن هشام ولكنَّ قوله: إنهما بعد التركيب أفادا شيئاً آخر، هو الصواب وهذا يتفق مع ما أثبتناه قبل قليل.

(١) السابق نفسه: ٣٤١- ٣٤٢

(٢) يونس: ٤٤

(٣) ابن هشام، المغني: ٣٤٢

(٤) ابن حجر، فتح الباري: ١/ ١٦

أما الذين نفوا إفادتها الحصر، فاستدلوا بجملة أمور منها، قول القائل: إنما قام زيد، في جواب، هل قام عمرو؟ فقالوا: لو كانت للحصر لما حسن ذلك(١).

ورُدَّ عليهم: "بأنه يصح أن يقع في مثل هذا الجواب: ماقام إلا زيد، وهي للحصر اتفاقاً"(٢).

ومما استدلوا به على مذهبهم، قولهم: "لوكانت للحصر لاستوى، إنما قام زيد، مع ماقام إلا زيدٌ، ولاتردد في أن الثاني أقوى من الأول"(٣).

ورد هذا الاستدلال ابن حجر فقال(٤): "لايلزم من هذه القوة نفي الحصر. فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر، مع اشتراكهما في أصل الوضع، كسوف والسين" وذلك أن السين وسوف للاستقبال، لكن دلالة سوف على الاستقبال أقوى من دلالة السين(٥) وهذه القوة لاتمنع اشتراكهما فى الدلالة على المستقبل.

واستدل القائلون بعدم إفادتها الحصر، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾(٦) فقالوا: لو كان المعنى ما المؤمنون إلاّ الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، للزم سلب الإيمان عمن لايَجِلُ قلبه عن ذكر الله تعالى، والإجماع منعقد على خلافه(٧).

والمتوجه أن (إنما) هنا أفادت الحصر، والمعنى: إنما المؤمنون إيماناً كاملاً، هم الذين تَجِلُ قلوبهم عند ذكر الله، قال السيوطى جواباً عن ذلك(٨): والجواب أن

(١) انظر السابق نفسه ١/ ١٦

(٢) السابق نفسه ١/ ١٦

(٣) السابق نفسه ١/ ١٦

(٤) السابق نفسه ١/ ١٦

(٥) انظر ابن هشام، المغني: ١٤٨

(٦) الأنفال: ٢

(٧) انظر السيوطي، الاشباه والنظائر: ٧/ ٢٤٤

(٨) السابق نفسه ٧/ ٢٤٤- ٢٤٥

المراد بالمؤمنين، الكاملون الإيمان، ولاشك أن من لايَجِلُ قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان".

ويرى ابن عطية أنَّ (إنّما) يلازمها المبالغة والتوكيد، وتدل على الحصر بقرينة، قال ابن حجر[1]: "وقال ابن عطية: (إنما) لفظ لايفارقه، المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر،إن دخل في قصة ساعدت عليه".

والحق أن (إنّما) تفيد الحصر دون قرينة، غير أن الحصر يكون أحياناً في شيء مخصوص، وسياق معين، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[2] قد يُشْكِل على بعضهم معنى الحصر، لأن الله سبحانه، له صفات أخرى كثيرة، غير الوحدانية، كالعلم والقدرة والرحمة، وغيرها، لكن الآية الكريمة، جاءت في سياق الرد على منكري الوحدانية من أهل الكتاب فإفادة الحصر في هذا السياق من تثبيت عقيدة الوحدانية ودحض فكرة تعدد الآلهة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ﴾[3] فالرسول عليه السلام له مهام أخرى غير الإنذار، كالتبليغ والتبشير وغيرهما، مما يوهم أنه لاحصر في الآية إلا أن هذه الآية جاءت في سياق الرد على الكفار الذين طلبوا منه إنزال آية مادية، فحصرت الآية ضمن هذا السياق، مهمة الرسول عليه السلام بالإنذار، وليس إنزال الآيات، وفي سورة النازعات[4] جاءت الآية للرد على سؤالهم عن وقت قيام

(١) ابن حجر، فتح الباري: ١/ ١٧

(٢) النساء: ١٧١، والآية بتمامها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾.

(٣) الرعد: ٧ والآية كاملة: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾

(٤) النازعات: ٤٥، وقبلها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا * إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾.

الساعة، فكان الحصر في أن مهمته عليه السلام في هذا السياق منحصرة في الإنذار بقيام الساعة، وليس في تحديد وقت قيامها.

ولعل مثل هذه الآيات الكريمة، وغيرها، هو الذي دعا بعضهم الى القول بعدم إفادة (إنّما) الحصر.

ومن دلالات (إنما) إفادة التقليل من الشأن، وذلك ضمن سياق معين، وحسب اعتبار حال المخاطب، فلو أنَّ شاعراً، أخذ يخوض في أمور كثيرة غير الشعر، ولم يحسن عرضها، فقيل له: إنما أنت شاعر، فهذا تقليل من شأنه، وأنه لايحسن من الأمور إلا قول الشعر، قال ابن يعيش[١]: "... ومعناها التقليل، فإذا قلت: إنَّما زيد بزّاز، فأنت تقلل من أمره، وذلك أنك تسلبه مايدعيه غير البزّ" قال ابن السراج[٢]: "والفرق بين (إنّ) و (إنّما) في المعنى أن (إنما) تجيء لتحقير الخبر" وهذا هو معنى قول سيبويه[٣]: "..... وتقول إنّما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محتقراً لسيرك الذي أدى الى الدخول".

ومثل ذلك إذا ماسمعت أحدهم يزعم أنه يساعد المحتاجين، ويبذل الأموال، فتقول له: إنما أعطيت درهماً. فأنت بذلك تحتقر ماصنع، ولاتعده شيئاً.

ونجد مثل هذا المعنى في قوله تعالى: على لسان سحرة فرعون الذين آمنوا: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٤] جاء قولهم هذا رداً على التهديد والوعيد الشديدين من قبل فرعون،من قطع للأيدي والأرجل والصلب، والعذاب الشديد، فأفادت (إنّما) هنا احتقارهم لكل التهديد والوعيد وتقليل شأنهما، وعدم المبالاة بهذه الأحكام الجائرة.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٨/٥٦

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ١/٢٣٤

(٣) سيبويه، الكتاب: ٣/٢٢

(٤) طه: ٧٢

ومن دلالات (إنما) إفادتها الاقتصاد والتقليل، ولكن ليس على سبيل التحقير، وتهوين الشأن، بل على سبيل التخفيف على المخاطب، وعدم تحميله تبعات الأمور كلها، ومايترتب عليه من مسؤوليات، قال ابن جني[١]: "ومعلوم أن (إنما) موضوعة للاقتصاد والتقليل" من ذلك أن صديقاً لك، يُكلف بعمل ما، فيستشعر عظمة العمل، ويخشى عواقبه، ومايترتب عليه من أمور، ومساءلات، فتهوّن عليه الأمر، وتقلل من مسؤوليته تجاهه. فتقول له: إنما أنت مأمورٌ. أي أنك لاتتحمل عواقبه، ولاتبعاته، وأن الذي يتحمل كل ذلك هو الذي أمرك به.

ومن معانيها الاقتصار على الشيء، من ذلك إذا سمعت رجلاً يعدد فضائل آخر، فيقول هو شجاع وكريم وعاقل وعالم، فتقول: إنما هو شجاع، أي ليس له من هذه الأوصاف الأربع غير الشجاعة[٢].

ومن دلالاتها المتفرعة عن الدلالة السابقة رد الشيء إلى حقيقته، إذا وصف بصفات لاتليق به[٣]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٤] فقد جاءت هذه الآية رداً على ما ادّعاه النصارى من تعدد الآلهة، لتبين حقيقة الله عزوجل، وأنه واحد أحد لاشريك له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٥] فقد لُقّن الرسول الكريم هذا الجواب بعدما حكى الله تعالى قولهم: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾[٦] فجاء قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ليبين

(١) ابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف، ورفيقيه (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م) ١ / ١٦٨

(٢) انظر ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ١٧-١٨، وانظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن (القاهرة، دار الحديث ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م) القسم الأول، الجزء الأول ٥١٥

(٣) السابق نفسه: ٥١٥

(٤) النساء: ١٧١

(٥) فصلت: ٦

(٦) فصلت: ٥

حقيقة الرسول عليه السلام، وأنه بشر مثلهم، بعدما كانوا يظنون أنه من غيرهم لقولهم بيننا وبينك حجاب، قال أبو السعود في شرح هذه الآية[1]: "تلقين للجواب عنه، أي لست من جنس مغاير لكم، حتى يكون بيني وبينكم حجاب، وتباين مصحح لتباين الأعمال والأديان، كما ينبئ عنه قولكم: "فاعمل إننا عاملون" بل إنما أنا بشر مثلكم مأمور بما أمرتم به". وقيل المعنى إني لست بملك وإنما أنا بشر مثلكم".

ومن دلالات (إنَّما) أنها تدخل على خبر، لايجهله المخاطب، ولايدفع صحته، ولكن لينبهه على أمر يجب أن يقوم به. وذلك أن من استعمال (إن) أنها تدخل في جواب عن سؤال. قال الجرجاني[2]: "فقولهم: عبدالله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم، جواب عن سؤال. فهي إذا تدخل على كلام كان يجهله المخاطب، وعندما تضام إليها (ما) ليصيرا (إنَّما) فيكون من استعمالها أنها تدخل على كلام لايجهله المخاطب، ويوضح ذلك الجرجاني فيقول[3]: "تفسير ذلك، إنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم. لاتقوله لمن يجهل ذلك، ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرُّ به، إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ، وحرمة الصاحب".

فأنت لاتريد أن تعلمه أمراً يجهله، ولكن تريد أن تثير فيه شعوراً نبيلاً، وتذكره بما يلزمه من واجبات تجاه أخيه أو صاحبه، فترققه نحوه، وتستدر عطفه عليه، وتنبهه على مايجب عليه من صلة الرحم، وحسن التعامل.

ومثل ذلك عندما تخاطب أباً غاضباً على ابنه، فتقول له: إنما أنت أب، فليس قصدك أن تعلمه أنه أب، وأنه كان يجهل ذلك، فهذا معلوم بداهة، ولكنك

(١) أبو السعود، تفسير أبي السعود، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ٥/ ٤٣٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣١٥

(٣) السابق نفسه: ٣٣٠

بقولك هذا تستثير فيه عطف الأب وحنانه، وحلمه على أبنائه.

وأنت خبير بأنه لولا (إنّما) لما حصلنا على هذا المعنى السامي، ومن ذلك قول المتنبي مخاطباً كافوراً[١]:

إنّما أَنْتَ والدٌ والأَبُ القَا طِعُ أحْنَى مِنْ واصِلِ الأَوْلادِ

يقول الجرجاني، تعليقاً على هذا البيت[٢]: "لم يرد أن يعلم كافوراً أنه والد، ولاذاك مما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره بالأمر، ليبني عليه استدعاء مايوجبه كونه بمنزلة الوالد".

وقريب من هذا بل هو متفرع عنه، أن من دلالات (إنما) أنها أحياناً توحي وكأن المتكلم يتحدث عن أمر واضح صحيح، لايحتاج إلى دليل أو برهان.

يقول الجرجاني[٣]: "ومما يجب لك أن تجعله على ذكر منك من معاني (إنما) ماعرفتك أولاً من أنها قد تدخل في الشيء، على أن يُخَيِّل فيه المتكلم أنه معلوم، ويدَّعي أنه من الصحة، بحيث لايدفعه دافع".

وأورد الجرجاني قول ابن قيس الرقيات في مدح مصعب بن الزبير[٤]:

إنَّمَا مُصْعَبٌ شِهابٌ من اللّـه تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْماءُ

وعلق عليه بقوله[٥]: "ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة،أنه أمرٌ ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء، إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التى يذكرون بها الممدوحين أنها ثابته لهم، وأنهم قد شهروا بها، وأنهم لم يصنعوا إلا المعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد".

(١) ديوان المتنبي بشرح العكبري: ضبطه وصححه مصطفي السقا وزميلاه (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٧- ١٩٧٨م) ٢/١٣٣.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٣٠

(٣) السابق نفسه: ٣٥٧

(٤) شعر ابن قيس الرقيات، تحقيق إبراهيم عبدالرحمن محمد (بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٦م) ٢٥٢.

(٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز: ٣٣١

ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن المنافقين: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾(١) فقد أفادت لفظه (إنما) أن ذلك من الوضوح، بحيث لاينبغي أنْ يرتاب فيه"(٢) ولذلك جاء الرد على ذلك حاسماً قاطعاً في تكذيبهم، قال تعالى: ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾(٣) فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه، وبين (إن) الذي هو للتأكيد"(٤).

ومن دلالات "إنما" أنها تفيد التعريض في الكلام دون المباشرة فيه، يقول الجرجاني(٥): "ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ماتكون، وأعلق ماترى بالقلب، إذا كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾(٦) ليس الغرض هنا إعلام المخاطبين أنه لايتذكر إلاّ أصحاب العقول، فهذا أمر معلوم بدهي، ولكن الغرض الحقيقي هو التعريض بالكفار، والتشنيع عليهم، وأنهم في إعراضهم عن قبول الحق في حكم من لا لبّ له ولاعقل، وأنه لامطمع في أن يتدبروا أمر الله، لأنه لايتذكر إلا ذوو العقول النيرة، وهؤلاء بمعزل عن ذلك.

ومثل ذلك قولك لمن تحثه على عمل خير، فلا يستجيب لك، فتقول: إنما يجود الكرام. فليس الغرض هنا بيان أن الكرام يجودون، بل الغاية أنك تعرَّض به، وكأنك تقول له: إنك لست من أهل الجود والكرم.

والأمثلة على ذلك كثيرة في فصيح الكلام، وفي الكلام الدارج أيضاً، فمن

(١) البقرة: ١١

(٢) أبو السعود، تفسير أبي السعود ١ / ٦١

(٣) البقرة: ١٢

(٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز: ٣٥٨

(٥) السابق نفسه: ٣٥٤

(٦) الرعد: ١٩. الزمر: ٩

ذلك في الشعر قول الشاعر(١):

أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَهَا إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مارُزِقَا

فقوله: إنما للعبد مارزقا، ليس الغايه منه أن يعلمنا أن ليس للعبد إلا ماقسم له من الرزق، بل الغرض أن يفهمك من طريق التعريض، أنه قد صار ينصح نفسه، ويعلم أنه ينبغي له أن يقطع الطمع من وصلها، وييأس أن يكون منها إسعاف"(٢).

وأنت بصير بأنه لولا (إنما) لما حصل هذا التعريض في الأمثلة التى ذكرناها، يقول الجرجاني(٣): "ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لايحصل من دون (إنما) فلو قلت: يتذكر أولو الألباب، لم يدل مادل عليه في الآية الكريمة(٤)، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه، وليس إلاّ أنه ليس فيه (إنما)".

وإفادة التعريض بـ (إنما) مرده إلى أن (إنما) تضمن الكلام معنى النفي بعد الإثبات، ويتضح لك الفرق بين وجود (إنما) في الكلام وخلوها منه "إذا قلت: الكريم يعفو، فأنت في ذكر من تجعله أهلاً لأن يفعل مايفعله الكريم، وإذا قلت: إنما يعفو الكريم، فأنت في ذكر من تباعده من ذلك"(٥).

ومن فوائد (إنما) أن فيها اختصاراً وإيجازاً في الكلام، فقولك: إنما جاءني زيدٌ، أفاد إثبات المجيء لزيد، ونفيه عن غيره من الناس، ومعنى هذه العبارة يساوي معنى قولك: جاءنى زيدٌ لاعمرو ولا أحد سواه. وأنت تلاحظ أن العبارة الأولى أشد اختصاراً وأوجز.

---

(١) هو العباس بن الأحنف، ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتعليق عاتكة الخزرجي (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٣- ١٩٥٤) ١٩٢

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٥٥

(٣) السابق نفسه ٣٥٦

(٤) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ التى سبق ذكرها قبل قليل.

(٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز: ٣٥٦

إفادة (أنَّما) للحصر:

فإذا لحقت (ما) (أنَّ) فإنها تفيد الحصر كذلك، قال السيوطي(١): "وألحق الزمخشري بإنما المكسورة " أنمّا المفتوحة، وقال: إنها تفيد الحصر، لأنَّها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع" وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(٢) فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية لقصر الموصوف على الصفة".

وقد أنكر أبو حيان إفادة (أنَّما) للحصر، فقال(٣): "ولو كانت (أنَّما) دالة على الحصر للزم أن يقال: إنّه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لايصح الحصر فيه، إذ قد أوحي إليه أشياء غير التوحيد".

وأجيب عن ذلك "بأنه حصر مقيد"، إذ الخطاب مع المشركين، أي مايوحى إليَّ في شأن الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، فهو قصر قلب على حد: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾(٤) إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرسالة، وإن كان قصر إفراد"(٥)

وقد يجاب عنه أيضاً بأن التوحيد هو أصل الرسالة، أما ماعدا ذلك من أمور الدين التى أوحيت إلى الرسول عليه السلام، فهي متفرعة عن ذلك الأصل، فأصل الوحي هو التوحيد لا الإشراك، وهذا هو معنى الحصر، قال أبو السعود عند تفسير هذه الآية(٦): "أي مايوحى إليَّ إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد، لأنه المقصود الأصلي من البعثة، وأما ماعداه، فمن الأحكام المتفرعة عليه، فإنَّما الأولى لقصر

(١) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م) ٢/ ٩٢

(٢) الأنبياء: ١٠٨

(٣) أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٣٤٤

(٤) آل عمران: ١٤٤

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٩٢

(٦) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٤/ ٣٦١

الحكم على الشيء.... والثانية لقصر الشيء على الحكم".

ويتضح الحصر في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾(١) فالمعنى أنه لم يُنَزَّل إلا بعلم الله.

وبمقارنة (أن) بـ (أنَّما) يتضح معنى الحصر بـ (أنَّما) في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾(٢) فمرة قال (أنَّما) ومرة قال (أن) وسر ذلك أنَّ (أنّما) للحصر، أي ليست الأموال والأولاد إلا للفتنة والاختبار، لإظهار الصلحاء من غيرهم، ثم قال: وأن الله عنده أجر عظيم، ولم يقل أنما، لأنه لاموجب للحصر، فإن الله عنده أجر عظيم، وعقاب أليم"(٣).

أما اتصال (ما) بأخوات إن الأخريات (كأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل) فإنه يؤدي الى دلالتين اثنتين فقط:

١- كفّ هذه الأدوات عن العمل(٤).

٢- تهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، وبذلك توسع دائرة استعمالها بعد ماكانت مقتصرة على الجملة الاسمية.

وإذا لم تكفّ (ما) هذه الأدوات عن العمل(٥) فتعد زائدة، وليس لها من الدلالات إلا التوكيد.

يمكن لنا أن نجمل ماتوصل إليه البحث بما يلي:

"ما" الزائدة، بأقسامها المختلفة لها وظيفتان: توكيد المعنى، أو تزيين اللفظ.

---

(١) هود: ١٤

(٢) الأنفال: ٢٨

(٣) فاضل السامرَّائي، معاني النحو (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) ١/ ٣٠٢

(٤) ماعدا (ليت) فيجوز فيها الكف وعدمه، انظر الرضي ٦/ ٩٧

(٥) أجاز ذلك بعض النحويين. انظر السابق نفسه ٦/ ٩٧

"ما" التي عدها بعض النحويين زائدة لازمة، كقولهم: ضربته ضرباً ما. ليست حرفاً زائداً، بل هي اسم في معنى الصفة، يدل على التعظيم أو التحقير، أو التقليل، أو التكثير، حسب مقتضى الحال.

"ما" الكافة لاتعد زائدة ؛ لأنه لا ينطبق عليها حكم الحرف الزائد، الذي لايفيد إلا التوكيد، في حين أن (ما) الكافة تضيف معاني مختلفة إلى ماتضام إليه، ولها تأثير قوي على ماتتصل به، وتهيئه للدخول على مالم يمكن له أن يدخل عليه، كما أن حذفها يؤثر في معنى التركيب، وليس هذا حال الحرف الزائد الذي دخوله كخروجه.

"ما" الكافة يمكن أن تكون كافة، ويمكن أن تكون غير كافة، كأن تكون اسم موصول. وذلك حسب السياق، ومقتضى الحال.

"ما" عندما تتصل بـ (إن) خاصة وتكفها عن العمل، تؤدي دلالات متنوعة، كالحصر، والاقتصاد والتقليل، والاقتصار والتعريض، أو التنبيه على أمر ما. وغير ذلك من الدلالات.

"ما" التى تكف (أن) تفيد الحصر أيضاً.

"ما" التى تكف الأدوات (كأن، لكن، ليت، لعل) تؤدي دلالتين فقط: الكف عن العمل. وتوسعة دائرة استعمالها، حيث تهيئها للدخول على الجملة الفعلية.

المراجع

١- الإسكافي، درة التنزيل، وغرة التأويل (القاهرة، مطبعة الساعدة، ١٣٢٦، ١٩٠٨م).

٢- ابن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تحقيق حنفي محمد شرف (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٢).

٣- الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين (القاهرة، مكتبة الآداب).

٤- البغدادي، خزانه الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م).

٥- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي).

٦- ابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف، ورفيقيه (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

٧- ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح البخاري (الرياض، دار السلام، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٨- الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٩- أبو حيان، النكت الحسام في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبدالحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٠- أبو حيان، البحر المحيط (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

١١- الرضي الإستراباذي، شرح كافية بن الجانب في النحو، تحقيق عبدالعال مكرم (القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

١٢- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، مطبعة عيسي البابي الحلبي وشركاه، ط٢).

١٣- السامرائي، فاضل، معاني النحو (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

١٤- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسن الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥).

١٥- أبو السعود، تفسير أبي السعود، وضع حواشيه عبداللطيف عبدالرحمن (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).

١٦- سيبويه، الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م).

١٧- ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١٨- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبدالعال سالم مركم (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).

١٩- السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٥م).

٢٠- العباس بن الأحنف، ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتعليق عاتكة الخزرجي (القاهرة، مطعبة دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

٢١- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

٢٢- عمرو بن معد يكرب الزبيدي، شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

٢٣- الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي (بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م).
٢٤- الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).
٢٥- الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه إيليا حاوي (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣م).
٢٦- ابن قيس الرقيات، ديوان ابن قيس الرقيات، تحقيق إبراهيم عبدالرحمن محمد (بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٦م).
٢٧- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط (دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
٢٨- المتنبي، ديوان المتنبي بشرح العكبري، ضبطه وصححه مصطفي السقا وزميلاه (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٨م).
٢٩- المرادي، الجني الداني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، (حلب، المكتبة العربية بحلب).
٣٠- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة، دار المعارف).
٣١- الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبدالمعين الملوحي (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م).
٣٢- ابن هشام، المغني، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، ١٩٦٩م).
٣٣- ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت، عالم الكتب).